ISSN: 2253-0347
مجلــة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society sciences
EISSN: 2602-781X
المجلد: 12 / العدد: 01 / السنة: 2023 / ص ص: 67 - 95

البحث العلمي ومواجهة ظاهرة انحراف الأحداث في ضوء مفهوم نوعية الحياة

Scientific research and confronting the phenomenon of juvenile delinquency in the light of the concept of quality of life

تاريخ الإرسال: 21 /01/ 2023 تاريخ القبول: 19 /03/ 2023 تاريخ النشر: 2023/03/28

عبد الوهاب جودة الحايس[1] ناصر بن عبدالله أحمد الحميدي [2]

1 جامعة عين شمس، القاهرة، مصر ، Email : Abdelwahab.gouda@art.asu.edu.eg

2 جامعة عين شمس، القاهرة، مصر ، Email : dr.asmaa.abdelgaffar@gmail.com

الملخص:

يعالج هذا المقال ظاهرة انحراف الأطفال والجريمة لدى الطفل، حيث تم التركيز على أهمية الدراسة العلمية لظاهرة انحراف الأطفال الأحداث وعلاقة نوعية حياة الطفل وأسرته بالجريمة في سلطنة عمان. وقد تم عرض وتحليل مفهو الانحراف، وجريمة الأطفال، وموقف القانون العماني من الحدث، وكيفية التعامل مع الأطفال الجانحين. بالإضافة إلأى شرح أنماط الجنوح. علوة على عرض وتحليل الدراسة العلمية لظاهرة جنوح الأطفال والجريمة، استنادا إلى أهمية الوقوف على جودة الحياة كآلية لمواجهة الظاهرة، وتوضيح التحديات التي تواجه البحث العلمي أثناء دراسة ظاهرة جنوح الأحداث.

الكلمات المفتاحية: الأطفال؛ جنوح الأحداث نوعية الحياة؛ البحث العلمي؛ الأحداث.

المؤلف المرسل: عبد الوهاب جودة الحايس، Email : Abdelwahab.gouda@art.asu.edu.eg

Abstract:

This article deals with the phenomenon of child delinquency and crime among children, focusing on the importance of scientific study of the phenomenon of juvenile child delinquency and the relationship of the quality of life of the child and his family to crime in the Sultanate of Oman. The concept of delinquency, child crime, the position of Omani law on juveniles, and how to deal with delinquent children were presented and analyzed. In addition to any explanation of delinquency patterns. In addition to presenting and analyzing the scientific study of the phenomenon of child delinquency and crime, based on the importance of standing on the quality of life as a mechanism to confront the phenomenon, and clarifying the challenges facing scientific research while studying the phenomenon of juvenile delinquency.

Keywords: children; juvenile delinquency; quality of life ; scientific research. events.

مقدمة:

الانحراف الاجتماعي والجريمة ظواهر اجتماعية متلازمة مع السلوك البشري عبر مراحل تطوره، فهي ظواهر ليست حديثة العهد، بل عانت منها المجتمعات القديمة، وتعرضت لها التشريعات في مختلف العصور للحد من ارتكاب بعض الأفعال التي تشكل اضطرابا وخطورة على المجتمع والعلاقات السائدة فيه، وذلك منذ أن شرع الإنسان العيش في نطاق العشيرة أو القبيلة، رغم عدم وجود سلطات رسمية في بادئ الأمر: كالبوليس، والمحاكم، والسجون، فالمجتمعات لم تخل تماما من الجريمة فهي نتيجة لازمة لحياة الناس وما يثور بينهم من تنازع حول المصالح، وتنافس على إشباع الحاجات الأساسية. وقد اتخذت ظاهرة الانحراف الاجتماعي أشكالا مختلفة، وخاصة بالنسبة للصغار والشبان مقترفي الأفعال الاجتماعية المخالفة للقانون أو العرف، كما اختلفت

صور التعامل والمساءلة للخارجين عن تلك القواعد والمعايير التي حددها المجتمع واعترف بها الجميع، حيث حل العلاج والتأهيل محل المعاملة العقابية.

وتعالت الدعوات العالمية الصادرة من الهيئات والمنظمات الدولية –الحكومية والمدنية –بأهمية الانتباه نحو ظاهرة اجتماعية خطيرة مست شريحة اجتماعية مهمة في كافة مجتمعات العالم، يمكن أن تلعب الدور الريادي في مستقبل المجتمع ونهضته وتقدمه فيما إذا منحت الرعاية والتربية الايجابية والتوجيه والتقويم الفعال، الأمر الذي يبعدها عن التردي في مهاوي الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي. وتتمثل هذه الظاهرة في:" جنوح الأحداث" أي انحراف فئة الأطفال والمراهقين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة عن القواعد والمعايير المتفق عليها جمعيا وفق تعبير إميل دوركايم.

وعلى ذلك، فإن الأطفال الجانحين اليوم هم مجرمو الغد، إذا تُرِكوا بدون رعاية أو تدخل لعلاجهم وتقويم سلوكياتهم. وهذا ما يهدد سلامة المجتمع وأمنه ويهدد كيانه. لقد اتضح أن الانحراف واكتساب السلوك الإجرامي غالبا ما يكون شائعا بين الصغار، وأن معظم المجرمين البالغين قد بدأوا حياتهم الإجرامية منذ سن الطفولة. ويجب توجيه الأنظار إلى أن الهرم السكاني في دول العالم الثالث يتميز بقاعدة فتية، وهذه الفئة أكثر تقبلا للإصلاح من الكبار، لذلك إذا أحسنا تطبيق واختيار التدابير الإصلاحية بحقهم وبإرساء القيم الأخلاقية والتربوية الصحيحة في نفوسهم كفلنا حسن تقويمهم، ومن ثم القدرة على اندماجهم الاجتماعي في المجتمع كقوة إيجابية دافعة للتطور (قواسمية، 1996: 42).

ومع التغيير الاجتماعي السريع الذي لحق بكافة المجتمعات على مختلف سياقاتها على مر العصور، فقد نالت ظاهرة الانحراف الاجتماعي-سيما لدى الأطفال- اهتمام كافة المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، واتخذت إجراءات وتدابير وقائية حيال الظاهرة، واسست مراكز دولية للطفولة والتنمية تحت لواء تلك المنظمات، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، علاوة على اهتمام المؤسسات العلمية بوضع الظاهرة على أجندة البحث العلمي، وتعالج الظاهرة الآن من قبل العلماء والباحثين في تخصصات عدة، لاسيما تخصصات: القانون، والإجرام والعقاب، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وذلك عن طريق

إجراء البحوث والدراسات المبنية على القواعد العلمية على المستويين الوطني والدولي؛ اقتناعا منهم بأن الطفل الحدث هو رجل الغد.

1. سؤال البحث ومنهجيته:

حرصت السياسات الحكومية العمانية منذ بداية عام 1970م على تحسين نوعية الحياة للمواطن العماني كآلية لضمان الأمن الاجتماعي، حيث انتهج المجتمع العماني سياسات تنموية تعتمد على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، حيث بدأ بتنفيذ الإستراتيجية الأولى للتنمية (1970/ 1995م)، والتي نفذت من خلال أربع خطط خمسية، بالإضافة إلى فترة تحضيرية من 1970 وحتى 1975م. وقد حقق المجتمع العماني خلال تلك الإستراتيجية مجموعة من الإنجازات التنموية على كافة الأصعدة، انعكست على مستوى حياة المواطنين ونوعيتها. وتواصلت سياسة التخطيط الإستراتيجي للمجتمع العماني، سعيا نحو الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العماني، ومن ثم الحفاظ على إنسانية الإنسان في ظل التغيرات السريعة على المستوى العالمي، وتصاعد مستوى الاحتياجات الإنسانية، فقد تم تدشين إستراتيجية التنمية الثانية طويلة المدى (1995 – 2020) تحت شعار " الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020 " ، تم تنفيذها على خمسة خطط خمسية. ويجري الآن تنفيذ الاستراتيجية التنموية الثالثة – في إطار النهضة العمانية – والتي بدأت منذ عام 2020م، وسنتهي في عام 2040م ، تحت شعار رؤية عومان 2030.

لقد تطورت مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية خلال مراحل النهضة التنموية تجاوبا مع التوجهات العالمية لمواجهة احتياجات المواطنين ومتطلبات الحياة الضاغطة التي تؤثر على نوعية حياتهم. وتم ذلك من خلال الأساليب العلمية المنظمة التي تحاول أن تتوافق مع أيديولوجية المجتمع وقيمه، ويشارك في صنعها وتقديرها كل من مؤسسات الدولة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، ووضع البرامج وأساليب تنفيذها ومتابعتها وفق خطة أو أكثر لمقابلة الحاجات والقضايا المجتمعية العامة بهدف تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي لكل أفراد المجتمع.

مشكلة البحث :

رغم الإنجازات المتتالية لخطط التنمية على كافة الأصعدة بصفة عامة، إلا أن الضغوط الحياتية التي تعكسها أوضاع الحياة الاجتماعية لمختلف الشرائح الاجتماعية، توضح أن الجهود المبذولة مازالت تواجه بتحديات كبيرة، تشكل عائقا أمام نمو الأقاليم البعيدة عن العواصم وسكانها، لاسيما في مجال تقديم الخدمات اللازمة لتحسين نوعية حياتهم. فخلال الآونة الراهنة تزايدت معدلات ارتفاع الأسعار لكافة السلع والخدمات عالميا، ومن ثم محليا، كما تزايدت معدلات الباحثين عن عمل، وارتفعت حدة التفاوت بين الشرائح الاجتماعية، ومن ثم انخفضت مستويات المعيشة لبعض الشرائح الاجتماعية في ظل المتطلبات الزائدة، وتصاعد قيم واتجاهات الاستهلاك والتفاخر والمظهرية، ومن ثم تدني مستوى الرضا عن الحياة الشخصية. ونتيجة لانخفاض مستوى الرضا عن الحياة لدى سكان المناطق النائية، ظهرت بعض المشكلات، تجسدت في الاعتراضات والرفض لأوضاعهم، وابداء البعض ملاحظات على الأداء الحكومي في مجالات تنفيذ أهداف الاستراتيجيات التنموية، خاصة في المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية.

وقد كشفت الملاحظات العيانية في بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة– أثناء فترة ما سمي بالربيع العربي- ظهور بعض أشكال الشغب والتجاوزات ضد المجتمع والقوانين، وتعدي بعض الأفراد على المنشآت العامة والخاصة من قبل بعض الأفراد. علاوة على ذلك، ميل البعض من سكان المناطق النائية إلى التفاعل الاجتماعي مع المجتمعات المجاورة أو القريبة منها، والانسياق وراء بعض الأفكار الهدامة للثوابت الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيم الولاء والانتماء للمجتمع المحلي والوطني. وانطلاقا مما سبق، تأتي أهمية رصد وتشخيص ملامح نوعية الحياة للسكان في المناطق الإقليمية، لاسيما النائية، والوقوف على الجوانب المرتبطة بها، وعلاقة ذلك بتحسين نوعيتها لدى المواطنين، سيما الأطفال في المجتمع العماني، ومن ثم القضاء على ظاهرة جناح الأحداث.

وبناء على ذلك، يمكن تحديد **مشكلة البحث الراهن** في التساؤل الرئيسي الآتي:
" ما علاقة التدخل العلمي بتحسين نوعية الحياة لدى أسر الأطفال وعلاقة ذلك بمواجهة ظاهرة جناح الأحداث؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، حاول الباحثان الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:-

1. ما السياق العام لظاهرة جناح الأحداث في سلطنة عمان
2. ما جهود سلطنة عمان في مجال مواجهة ظاهرة جناح الأحداث؟
3. الخصائص الاجتماعية والنفسية للأحداث المنحرفين، والمعرضين للانحراف
4. ما العوامل المؤدية إلى جناح الأحداث؟
5. ما علاقة مستوى نوعية الحاية بتفاقم ظاهرة جناح الأحداث
6. أهمية الدراسة العلمية لتحسين نوعية الحياة ومواجهة ظاهرة انحراف الأحداث
7. تحديات تواجه البحث الاجتماعي في مجال الجريمة وجنوح الأحداث

2. ظاهرة جنوح الأحداث

2.1. سياق ظاهرة جنوح الأحداث

لقد انتشرت ظاهرة الأحداث الجانحين وتزايدت معدلاتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية في كافة البلدان المتحاربة، كما عانت منها المجتمعات التي تعرضت للاحتلال من الأعداء. فقد ساعدت هذه الظروف على التفكك الذي أصاب أسر عديدة؛ نتيجة النفي، واللجوء إلى بلدان أخرى، والعيش في الملاجئ لأسباب سياسية أو لأغراض العمل الإجباري. كما أدى سوء التغذية من ناحية أخرى إلى زيادة عدد الجرائم الاقتصادية من قبيل السرقات والتبديد والصفقات غير المشروعة بكافة أنواعها. كما أضرت بالنمو الفسيولوجي للحدث، فبعث فيه استجابات تتسم بعدم الاستقرار وتدفعه إلى التخلف عن المدرسة، والهروب من الأسرة، والتشرد في عصابات من أقرانه، وزادت خطورة عدم استقرار الحدث بدوره بتأثير الاضطرابات العصبية الغالبة على الأسرة من جراء ضروب القلق الناجمة عن الانفصال، والتوجس من الغارات والاعتقالات وهموم

توفير الغذاء التي تنوء بها أمهات الأسر، واضطرارهن إلى الانتظار أمام الحوانيت ساعات حتى يحصلن على المواد التموينية اللازمة للأسرة.

كما ساعدت التحولات الاجتماعية المتسارعة بعد الحرب العالمية الثانية في مختلف المجتمعات، لاسيما التغيرات التي طرأت على مختلف المجتمعات من تغير في الأوضاع الاقتصادية وتوافر سبل الترفيه، وتغير القيم الاجتماعية، وانتشار أساليب حديثة غطت كافة مناشط الحياة، وانتشار وسائل الاتصال والاعلام التي ساعدت على نقل النماذج الثقافية من البلدان الى بعضها البعض، نتج عنه تعلم الصغار عادات وتقاليد مغايره لمجتمعاتها، ومن ثم الخروج عن القواعد والمعايير الضابطة للسلوك، الأمر الذي أدى إلى وصمهم بالانحراف.

2.2.مفهوم جنوح الأحداث وماهيته

يكتنف مصطلح الجنوح نوع من الغموض، فمن الصعب وضع تعريف عام ودقيق للجنوح؛ نظرا لتشعب جذوره وتعدد أسبابه وتنوع مظاهره. "فكل حدث جانح يتميز بنمط خاص من السلوك، وهو يختلف عن الحدث الجانح الأخر في العوامل التي دفعت كليهما للجنوح، ولو تشابه سلوك كل منهما (حنانة، 1969: 145). وقد ركز **التعريف القانوني** للجنوح على فكرة حماية المجتمع من الجريمة، إلا أن التشريعات الحديثة نبذت هذه النظرة الضيقة للأحداث الجانحين، ووضعت بين أهدافها حماية الحدث والمجتمع معا، وقد عرف مكتب الشؤون الاجتماعية التابع للأمم المتحدة الحدث الجانح من الناحية القانونية بأنه: " شخص في حدود سن معينة، يَمْثُل أمام هيئة قضائية أو أية سلطة أخرى مختصة، بسبب ارتكابه جريمة جنائية، ليتلقى رعاية من شأنها أن تيسر إعادة تكيفه الاجتماعي. وعرفه آخرون بقولهم: " الحدث هو الطفل الممتد عمره من سن التميز وسن الرشد الجنائي، الذي يثبت أمام السلطة القضائية أو أية سلطة أخرى مختصة، أنه قد ارتكب إحدى الجرائم أو تواجد في إحدى الحالات الخطيرة التي يحددها القانون (أبوالخير& العصرة، 1961: 149). وتقتصر جل التشريعات على تحديد سن الحدث وتعيين الجرائم المعاقب عليها سواء ارتكب من قبل الأحداث أم من قبل البالغين دون إعطاء مفهوم دقيق لجنوح الأحداث. وتتفاوت

تعريفات الحدث بتفاوت المجتمعات، وتوجهاتها الإيديولوجية والثقافية، كما تتفاوت فيما بينها حيال تحديد العمر الذي يعد فيه الشخص حدثا، ورغم اتفاق مختلف المجتمعات على أن الأحداث هم الأشخاص دون سن الثامنة عشرة.

- **وعلى مستوى سلطنة عمان**، فقد حدد قانون مساءلة الأحداث العماني لسنة 2008 الحدث بأنه: كل ذكر أو أنثى لم يكمل الثامنة عشرة من العمر (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2008).

والحدث الجانح: كل من بلغ التاسعة ولم يكمل الثامنة عشرة وارتكب فعلاً يعاقب عليه القانون. وقد أشار القانون إلى أنه: يعتد في تحديد العمر بشهادة الميلاد الرسمية، فإذا لم تكن واقعة الميلاد مقيدة قدر العمر بمعرفة وزارة الصحة ويحسب العمر بالتقويم الميلادي.

أما الحدث المعرض للجنوح: كل من تحقق في شأنه حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة (3). ويعتبر الحدث معرضاً للجنوح في الحالات التالية:

- إذا لم يكن له محل إقامة معروف أو كان يقيم أو يبيت عادة في أماكن غير معدة للإقامة أو المبيت.
- إذا كان سيء السلوك مارقا من سلطة أبية، أو وليه أو وصيه أو المؤتمن عليه أو من سلطة أمه متى كان مشمولاً برعايتها.
- إذا اعتاد مخالطة الجانحين أو المعرضين للجنوح أو الذين عرف عنهم سوء السيرة.
- إذا اعتاد الهروب من البيت أو المدرسة أو من معاهد التعليم أو التدريب.
- إذا لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش أو لم يكن له عائل مؤتمن.
- إذا وجد في بيئة تعرض سلامته الأخلاقية أو النفسية أو الجسدية أو التربوية للخطر.
- إذا ارتكب فعلاً يشكل جناية أو جنحة وكان دون التاسعة من عمره.

والمحكمة هي الدائرة التي تختص بالنظر في قضايا الأحداث وفقاً لأحكام هذا القانون وتسمى" محكمة الأحداث". ودائرة شؤون الأحداث: هي الدائرة التي تنشأ بالوزارة وتختص بشؤون الأحداث. ووحدة شرطة الأحداث: عبارة عن تشكيل بشرطة عمان السلطانية يختص بشؤون الأحداث الخاضعين لأحكام هذا القانون يصدر

بتنظيمه قرار من المفتش العام للشرطة والجمارك. أما دار ملاحظة الأحداث: الدار التي تنشأ بوحدة شرطة الأحداث ويودع بها الأحداث الجانحون لحين تقديمهم إلى المحكمة. ودار توجيه الأحداث: الدار التي تنشأ بالوزارة وتخصص لإيواء ورعاية الأحداث المعرضين للجنوح الذين تأمر المحكمة بإلحاقهم بها ويصدر بتنظيمها قرار من الوزير. ودار إصلاح الأحداث: الدار التي تنشأ بالوزارة وتخصص لإيواء ورعاية وتقويم وتأهيل الأحداث الجانحين الذين تحكم أو تأمر المحكمة بإيداعهم فيها ويصدر بتنظيمها قرار من الوزير وتتولى شرطة الأحداث حفظ الأمن والنظام بها. والمراقب الاجتماعي: الموظف الذي يعين بقرار من الوزير وتكون له صفة الضبط القضائية في تطبيق أحكام هذا القانون.

ويلاحظ أن هناك فرق بين الجنوح والانحراف؛ ذلك أن مفهوم الانحراف أشمل من مفهوم الجنوح، فالجنوح يعني: السلوك الذي يقع تحت طائلة القانون؛ لأن فيه اعتداء عليه وهو السلوك الذي إذا ارتكبه الكبار البالغون يعاقبون عليه أي أنه سلوك مجرم. أما الانحراف فإنه يشمل بالإضافة إلى الجنوح أنماطا سلوكية أخرى ربما غير مجرمة لكنها تؤثر على الطفل وتهيئته لأن يصبح جانحا فيما بعد، كما نرى أن الانحراف ينقلب على صاحبه باللوم والازدراء من الغير دون أن يتطور اللَّوم إلى العقاب الجزائي.

2.3. المفهوم الاجتماعي للحدث المنحرف

ينشأ الانحراف من منظور علم الاجتماع من البيئة دون أي تدخل للعمليات النفسية المعقدة التي تلعب دورها على مسرح اللاشعور. وهم بذلك يصفون الأحداث المنحرفين، على أنهم ضحايا ظروف خاصة اتسمت بعدم الاطمئنان والاضطراب الاجتماعي لأسباب متعلقة بالانخفاض الكبير لمستوى المعيشة الذين يعيشون في ظله أو هم ضحايا مزيج من هذا أو ذاك.

فالحدث المنحرف من المنظور الاجتماعي: هو الطفل الذي تصدر عنه سلوكيات منحرفة عن النموذج الوسط لمجتمعه، الذي اسماه "روسو" النموذج السوي السليم. أي أن الحدث ينتهك حرمة النموذج الجمعي، الذي شكله مجتمعه، بوساطة سلوكياته غير المقبولة. فحالة انحراف الأحداث " موقف اجتماعي يخضع فيه صغير السن لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوّة السببية مما يؤدي به إلى السلوك غير

المتوافق أو يحتمل أن يؤدي إليه". ووصف الانحراف بأنه موقف اجتماعي من شأنه أن يستجمع حالات الانحراف الإيجابي والسلبي، وفيما يتعلق بمظاهر السلوك اكتفى التعريف بوصف السلوك الذي يصدر عن الحدث المنحرف بأنه" سلوك غير متوافق، أو يحتمل أن يؤدي إلى عدم التوافق"، وهذا الوصف له مدلول واسع يضم كافة المظاهر السلوكية المضادة للمجتمع سواء كانت جريمة من الجرائم أو عملا إيجابيا أو سلبيا يتعارض مع القواعد المألوفة للجماعة.

أما **الحدث المنحرف من المنظور النفسي:** هو الطفل الذي لا يعيش بسلام مع نفسه؛ نتيجة مروره بالأزمات الاضطرابات النفسية التي يفصح عنها في مواقفه السلوكية. وعلى ذلك، يعد سلوك الحدث منحرفاً من الناحية المعيارية؛ إذا انحرف عن بعض المعايير والقيم والتطلعات الاجتماعية لمجتمعه. ويدخل في نطاق السلك " الأخلاق "، ومن ثم فإن السلك **الأخلاق**: هو السلوك أو الفعل الذي يتماشى مع المعايير والقواعد الاجتماعية المقبولة أو المرغوبة في المجتمع، ويقوم به الفرد بصورة إرادية عند إشباعه لحاجاته، وتلبية احتياجاته، على أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح الآخرين. هذا ويتأثر السلوك الأخلاقي للفرد بمستوى نضجه، ونموه المعرفي، ونمط شخصيته، ونمط تنشئته، وغير ذلك من العوامل الأخرى. ويدخل الفعل الاجتماعي الذي يتعارض مع تلك القواعد السابق ذكرها في نطاق الفعل الانحرافي، أي الجريمة، وهو عبارة عن: كل سلوك يخالف ما ترتضيه الجماعة (المجتمع) من قيم وعادات وأعراف. فالجريمة وفقاً لذلك، هي كل فعل لا تقبله غالبية أفراد المجتمع، ويشمل ذلك الجرائم القانونية وغير القانونية.

وإذا كان التشريع يهدف من تعريف الحدث إلى تحديد فترة زمنية معينة يطبق بشأنها نظاما مخففا للمسؤولية الجنائية على الأحداث، فان علماء الاجتماع ينظرون إلى الأمر من ناحية تعلقه بفترة من حياة الإنسان لها طابعها وخواصها ونوازعها. وتمتد فترة الحداثة بنظر علماء النفس والاجتماع حتى يتم النضوج العقلي والاجتماعي لدى الأحداث، فحداثة العمر لا تتقيد وفقا لنظرتهم بحد أدنى للسن، أو بحد أقصى له، فمناط تحديدهم لسن الحداثة ليس ركن التمييز الذي تترتب عليه المسؤولية الجزائية،

بل تلك الفترة من حياة الإنسان منذ ولادته وحتى يكتمل لديه النضج الاجتماعي الصحيح والرشد الكامل.

وقد انتقد القانونيون التعريفات الاجتماعية للجريمة والانحراف، ملفتين النظر إلى أنها لم تضع معيارا للضرر الاجتماعي، وهي حينما تصف السلوك بأنه غير متوافق مع المجتمع فكأنها لم تصف شيئا طالما أن هذه العبارة غير محددة تحديدا دقيقا، ذلك أن هذا التحديد لازم وبالضرورة الملحة حينما يعاقب المرء على سلوكه المنحرف، أو حتى إذا عومل معاملة جنائية خاصة تحد ولو بقدر ضئيل من حريته. وهذا ما دعي " رونالد تافت R.Taft " أن يقرر أن على علم الإجرام أن يعتمد على ا لتعريف القانوني من أجل الاعتبارات العملية.

2.4.موقف سلطنة عمان من ظاهرة جنوح الأحداث

يعد الاهتمام بفئة الأحداث والارتقاء بهم هدف من أسمى الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها، وهو في الحقيقة ضمان لمستقبل الشعوب لأنهم عماد الأمم وصناع المستقبل وهم رجال الغد، وقد أولت السلطنة اهتماما بالغا بالأطفال منذ بداية النهضة العمانية مع بزوغ عقد السبعينيات من القرن العشرين، وقد كانت السلطنة سباقة في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بالطفل، فقد انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل سنة 1996م ، وفي سنة 1997م صدر المرسوم السلطاني رقم (97/22) بالتصديق على الاتفاق الأساسي للتعاون بين حكومة السلطنة ومنظمة الأمم المتحدة.

وعلى مستوى **حماية الأطفال من الجنوح والوقوع في الانحراف**، خصصت السلطنة مهمة الاهتمام والتعامل مع الأحداث الجانحين قطاعات عدة أهمها: الادعاء العام، وقضاء الأحداث وشرطة الأحداث، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، والجهات المعنية بالتدريب المهني، وغيرها من الجهات التي نص عليها قانون مساءلة الأحداث العماني. وفي هذا المجال جاء المشرع العماني ليشرع قانون مساءلة الأحداث

رقم (2008/30) بتاريخ 2008/3/9م إيماناً منه بأهمية معالجة انحراف الأحداث بأفضل التدابير التي تستهدف التقويم والإصلاح. وفي دراسته العلمية، أشار (السيابي، 2010) أن قانون مساءلة الأحداث ساير النهج المعاصر في أساليب معاملة الأحداث جنائياً بأسلوب غلب عليه **التهذيب والعلاج** سعياً منه إلى الحد من مشكلة انحراف الأحداث، وتلافي القصور في التدابير العلاجية (السيابي، 2011).

2.5.أهم التدابير التي كفلها قانون مساءلة الأحداث لرعاية الأحداث في عمان:

تضمن القانون تدابير للرعاية تمثلت في: تسليم الحدث إلى من يرعاه أو تتوافر فيه الضمانات الأخلاقية، وكذلك توبيخ الحدث أو منعه من ارتياد أماكن معينة أو منعه من مزاولة عمل معين، ثم تطرق المشرع إلى تدابير الإصلاح والتي هي محور البحث والتي تمثلت في: الإيداع في دار إصلاح الأحداث، وتدبير الوضع تحت الاختبار القضائي والإلحاق بالتدريب المهني، كما شرع المشرع تدبير الإلزام بواجبات معينة ثم الإيداع في مؤسسة صحية إذا كان ذا عاهة يتطلب لإيداعه إحدى المستشفيات. ونظراً لأهمية التدابير الإصلاحية من الناحية العملية وما يصاحب تطبيقها من صعوبات، والأسلوب الأمثل الذي يتلاءم مع حالة الحدث وكيفية تعامل المختصين معه والطريقة المثلى في ذلك، وكيفية الإيداع في دار الإصلاح وما تتخلل تلك الفترة من تدابير وإصلاح، أو في كيفية تنفيذ متطلبات الاختبار القضائي ودور المراقب الاجتماعي في تلك المرحلة ، وكذلك كيفية التدريب المهني والهدف منه ، وتدبير الإلزام بواجبات معينة أو الإيداع في المؤسسات الصحية قرر الباحث الكتابة في موضوع التدابير الإصلاحية المقررة للأحداث مقارنة ببعض التشريعات العربية (وزارة العدل والئؤون القانونية، 2008).

3. تعدد العوامل المؤدية للسلوك المنحرف

لا يمكن فهم ظاهرة انحراف الأحداث إلا على ضوء تلك الخبرة التي تشكل جزءا من عملية ديناميكية مستمرة، فالصغير يتمتع عادة بتكوين بيولوجي ونفسي خاص، كما

يتمتع بقدرات وميول واتجاهات مختلفة، ولكنه يعيش أيضا في عالم اجتماعي تسوده العلاقات الفردية والاجتماعية والثقافة المتنوعة التي تؤثر في تكوين شخصيته، وهناك أمر مؤكد وهو أن سلوك الحدث المنحرف يرجع لأكثر من سبب يساهم بشكل أو بآخر في تكوين ذلك السلوك. ففكرة البحث عن سبب واحد لتفسير أية ظاهرة غير صالح على الإطلاق بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، فبناء نظرية عامة لأسباب السلوك الإجرامي يستحيل أن يؤسس على سبب واحد أو مجموعة أسباب ذات طابع واحد (بيولوجي أو اجتماعي)، وإنما يجب أن تؤخذ بالاعتبار العوامل المختلفة التي تسهم في إخراج السلوك الإجرامي ذاته الذي لا يختلف في ذلك عن السلوك العادي إلا بقدر اختلاف العوامل ذاتها داخلية كانت أم خارجية.

ورغم تعدد العوامل الدافعة إلى الجريمة وتشعبها فإنها ليست على درجة واحدة من الأهمية، فقد يكون بعض هذه العوامل سببا رئيسيا للانحراف وقد يكون البعض الآخر من الأسباب الثانوية أو المساعدة له. هذا لناحية تعدد العوامل التي قد ترجع أو تتصل بالتكوين الشخصي للحدث، أو تكوينه العقلي أو النفسي أو العضوي وهذا ما نطلق عليه العوامل الداخلية لإجرام الأحداث، والتي قد ترجع أيضا إلى البيئة التي يعيش فيها الحدث سواء في الأسرة أو المدرسة أو العمل أو الوسط الاجتماعي الفاسد، وهذا ما نطلق عليه بالعوامل الخارجية أو عوامل البيئة لإجرام الأحداث.

وقد تنوعت **النظريات المفسرة للانحراف الاجتماعي** بشكل عام، وانحراف الأحداث بشكل خاص، حيث سادت تفسيرات بيولوجية، تركز على البيئة الداخلية للشخص، وتتضمن عوامل البيئة الوراثية منذ تشكله كجنين في رحم الأم واكتساب الصفات الوراثية، بالإضافة الى البيئة الداخلية التي يخرج إليها وتحتضنها (الأسرة) بكل خصائصها ودورها في تشكيل شخصيته وإكسابه الخصائص الاجتماعية لثقافتها. وتستند التفسيرات الكلاسيكية على مبدأ" اللذة السيكولوجية " الذي نادي بها الإنجليزي " جيرمي بنتام " وعرضها في كتابه علم الأخلاق، والتي مؤداها: أن الطبيعة قد وضعت الإنسان تحت سيطرة قوتين أساسيتين، فكل شخص يسعى إلى الحصول على

أكبر قدر من اللذة وإلى تجنب الألم. كما ظهرت التفسيرات الفيزيقية ومن بينها: نظرية الأنماط الجسمية عند " سيزار لومبروزو " الذي يرى أن الصفات الجسمية تحدد نمط الشخصية المنحرفة والإجرامية، ويؤكد على أن السلوك الانساني محتوم بالطبيعة البيولوجية للإنسان. وتطورت النظريات المفسرة للسلوك الانحرافي، فظهرت نظريات تركز على العوامل الاجتماعية المسببة للانحراف والجريمة، ونظريات أخرى تتعلق بالعمليات الاجتماعية المتصلة بالسياقات الاجتماعية كعوامل متحكمة في الانحراف الاجتماعي وتطوره بين البشر (نعيم، 2010 : 15 - 90).

4. الخصائص الاجتماعية والنفسية للأحداث المنحرفين، والمعرضين للانحراف

أشارت بعض الدراسات الميدانية، التي أجريت في بعض البلدان العربية وغير العربية، إلى بعض خصائص الأحداث، وهي:

الرغبة في **تحقيق أهدافهم**، التي لا تتفق مع الوسائل المشروعة في مجتمعهم، مثل سرقتهم للمال من الآخرين لشراء ما يلزمهم من حاجات.

- **قلة تكيفهم مع محيطهم الاجتماعي**(الأسري)، الذي لا يشبع حاجاتهم الضاغطة، مثل ضعف تكيفهم في أسرهم؛ نتيجة عدم رضاهم عن مستوى دخولها (فقرها).
- **تعلمهم للسلوكيات غير السوية**، التي قد تدفعهم إلى استعمال الوسائل غير المشروعة في سبيل تحقيق أهدافهم، من خلال الاختلاط والتفاعل المباشر مع الآخرين.
- **ضعف الامتثال** القواعد الاجتماعية والقانونية، وعدم الانصياع لأولي الأمر.
- **انخفاض مستوى ذكائهم**.
- **تدني مستوى تحصيلهم**؛ لانشغالهم بتحقيق أهدافهم غير المشروعة.
- **رغبتهم بالمجازفة المتهورة**؛ نتيجة حبهم لاكتشاف المجهول.

- **تنفسيهم عن القهر**؛ الناجم عن أنماط تنشئتهم السلبية (الدكتاتورية، النبذ، الإهمال) الممارسة عليهم من قبل أولياء أمورهم.
- **معاناة بعضهم من الأمراض الذهانية**، والتي تدفهم لأن يكونوا: أكثر لامبالاة مع الآخرين، وإثارة للمشاكل، وبحثاً عن الإثارة، ولامبالاة مع الخطر، ومضايقة للآخرين. فضلاً عن قلة إحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية.

5. أهمية الدراسة العلمية لتحسين نوعية الحياة ومواجهة ظاهرة انحراف الأحداث

5.1.نوعية الحياة:

يعد مفهوم نوعية الحياة آداة تحليلية مهمة فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية باعتباره يعكس الرؤى النظرية الحديثة في مجال التنمية المستدامة والشاملة، إضافة إلى اعتبار "نوعية الحياة" الهدف الأسمى للسياسات الاجتماعية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة. وقد ارتبط مفهوم نوعية الحياة بسعي المجتمعات الصناعية نحو التنمية والارتقاء بمتطلبات الأفراد عن طريق تحقيق الوفرة الاقتصادية لمواجهة إشباعات الأفراد وتطلعاتهم وطموحاتهم (عادل الأشول، ٢٠٠٥).

وقد ركز الباحثون في تحديد مفهوم نوعية الحياة ودراستها على المؤشرات الموضوعية في التعريف، والتي تتضمن المؤشرات الظاهرة والقابلة للقياس والملاحظة الخارجية مثل؛ الحالة الوظيفية، والدخل، والحالة الاجتماعية الاقتصادية وحجم شبكة الدعم الاجتماعي**(Bishop & Feist-Price, 2001)**. حيث يرى **Bonomi et al(2000)** أن مفهوم نوعية الحياة يمثل مفهوماً واسعاً تتداخل فيه النواحي الذاتية والموضوعية، أي أن جودة الحياة ترتبط بالبيئة المادية، والنفسية، الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، فضلاً عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها". كما يرى كذلك أن نوعية الحياة تتمثل في درجة رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، وإدراك هؤلاء الأفراد لقدرة الخدمات التي تقدم لهم على إشباع حاجاتهم المختلفة. ولا يمكن أن يدرك الفرد جودة الخدمات التي تقدم له بمعزل عن الأفراد

الذين يتفاعل معهم (أصدقاء وزملاء وأشقاء وأقارب)؛ وأكد غالبية الباحين على أن الاقتصار على المؤشرات الموضوعية عند تعريف نوعية الحياة يعد قاصراً **(Diener, Suh, Lucas, & Smith, 1999)** ، ذلك أن الجوانب الذاتية المتعلقة بالرضا عن الحياة، والسعادة الشخصية جانب مهم لنوعية الحياة **(Myers & Diener, 1995)** . الأمر الذي وجه انتباه الباحثين الى أهمية الأبعاد الذاتية في تحقيق نوعية الحياة الجيدة **(Gilman, Easterbrooks, & Frey, 2004)**. وعلى ذلك، تتضمن نوعية الحياة مجموعة من الحقائق أهمها:

1- تسهم نوعية الحياة فى تقدير التنمية، متضمنا ذلك التقدير كافة جوانب التنمية : اقتصاديا، وثقافيا، واجتماعيا، وبشريا؛ ذلك أنه بإمكان قياس التنمية اقتصاديا يمكن تحديد متطلبات قياس التقدم ونوعية حياة الأفراد في المجتمع.
2- تحديد التنمية كاتجاه للتنمية البيئية المستدامة، واستمرار استدامة تحسين نوعية الحياة.
3- توضيح أهمية نوعية الحياة كآلية من آليات التنمية البشرية، والمساعدة على القدرة في تحقيق الاحتياجات الإنسانية والإشباعات الأساسية للأفراد، ومن ثم التخطيط للأولويات الأكثر أهمية للمجتمعات من حيث السلامة الصحية للإنسان فى المجتمع.

وقد حظى مفهوم نوعية الحياة باهتمام كبير من قبل المتخصصين بصفة عامة والمهتمين باتخاذ القرار وصنع السياسات بصفة خاصة، وعلى الرغم من ذلك، مازال هناك غموض حول المفهوم، ولم يصل مفهوم نوعية الحياة إلى بلورة محكمة، وتحديد إجرائي لمضامينه ومكوناته، بحيث يمكن أن يستخدم بدقة في القياس الدقيق للأوضاع الاجتماعية والحياتية. فما زال المفهوم يعاني نوعا من التداخل والغموض، ويختلف معناه باختلاف وجهات النظر الفكرية والإيديولوجية والثقافية، وكذا اختلاف وجهات نظر الأشخاص أنفسهم. وقد أشار "باسشير Passchier" أن نوعية الحياة كمفهوم شكل

مهم من أشكال التشخيص الشامل، وقد حددها في: " ذلك الكل المركب الذى يتألف من مجموعة من الجوانب المختلفة التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان: كالصحة المادية ودرجة الألم والرضا عن الحياة وما يقوم به الفرد من أدوار اجتماعية، وكذلك العلاقات الشخصية المتبادلة والأنشطة المهنية واليومية التى يمارسها الفرد (Passchier, 2000: 392).

كما أشار "**كاشينج Cashing**" إلى أن نوعية الحياة مفهوم شامل ، يضم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، حيث اعتبرها " كل ما يتحقق للفرد من إشباع لاحتياجاته المتنوعة فى ضوء العلاقات التفاعلية بين الإنسان والبيئة المحيطة به وبما يحقق له سعادة ورضا عن حياته(**Cashing, 2003: 23**).

5.2.وضع الأطفال في العالم: التغيرات المناخية وتزايد حالات الانحراف والجريمة بين الأطفال:

يحتاج الأطفال جميعاً إلى إشباع الاحتياجات الأساسية؛ كي ينعموا بحياة سليمة معافاة –أي أن يعيشوا في بيئة نظيفة ويحصلون على حقوقهم الأساسية. وما زال العالم يتحدث عن هذه الأساسيات في عام 2023. ونتيجة لتغير المناخ فق هذه الحقوق الأساسية جميعها، بل أن يقوض معظم المكاسب التي تحققت على صعيد الحفاظ على حياة الأطفال ونموهم على امتداد السنوات الماضية. وربما كان تغير المناخ هو الخطر الأعظم الذي يتهدد حقوق الجيل القادم من الأطفال. لقد أفادت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن تغير المناخ أخذ يحتل مكانه بين القوى الرئيسية المسؤولة عن الصعود المتواصل لمستويات الجوع عالمياً في الآونة الأخيرة، حيث سيتحمل الجيل القادم من الأطفال العبء الأكبر من الجوع وسوء التغذية بسبب تراجع الإنتاج الغذائي جراء تصاعد حالات الجفاف والفيضانات. وهناك أدلة على أن التغير المناخي يقف وراء ظواهر جوية قصوى مما يتسبب في زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية وقوتها التدميرية.

ورغم تباين التنبؤات المستقبلية –حسب المنظمة الدولية للهجرة– بخصوص عدد الأشخاص المتوقع هجرتهم لأسباب تتعلق بالبيئة من شتى أنحاء العالم بحلول عام 2050، فقد كان الرقم 200 مليون مهاجر هو الأكثر تردداً في هذا المضمار، في حين ذهبت بعض التقديرات إلى مستويات بلغت مليار مهاجر. ومع ارتفاع درجات الحرارة وتفاقم شح المياه، سيقع الأثر الأكثر فتكاً للأمراض المنقولة بالماء على الأطفال. ففي الوقت الحاضر، يعيش ما يربو على نصف مليار طفل في مناطق تحصل فيها فيضانات بوتيرة عالية جداً فيما يعيش زهاء 160 مليون طفل في مناطق تصل حدة الجفاف فيها إلى مستويات عالية. لقد أشارت الإحصاءات الدولية أن هناك ما يربوا على نصف مليار طفل يعيشون في مناطق تتعرض لفياضانات بوتيرة عالية جدا. ويأتي تلوث الهواء والنفايات السامة وتلوث المياه الجوفية ليزيد من تعقيد هذه التحديات بما يُلحق الضرر بصحة الأطفال. ففي عام 2017، كان قرابة 300 مليون طفل يعيشون في مناطق يصل تلوث الهواء الخارجي فيها إلى أعلى مستويات السُّمية – أي أعلى من التوجيهات الدولية بستة أضعاف أو أكثر، مما يسهم في وفاة نحو 600,000 طفل دون سن الخامسة، فيما سيعاني عدد أكبر من ضرر دائم يؤثر على نمو أدمغتهم ورئتهم. وبحلول عام 2040، سيعيش طفل من كل أربعة أطفال في مناطق تعاني من إجهاد مائي شديد وسُيصاب آلاف الأطفال بالأمراض بسبب الماء الملوث. وبالتالي، فقد صارت قضايا إدارة وحماية مصادر المياه الجوفية النّظيفة والوفيرة والمتاحة، فضلاً عن إدارة النّفايات البلاستيكية، من أهمّ قضايا صحّة الأطفال في زمننا الحالي.

ونتيجة لهذا الخطر الذي يهدد حياة الأطفال واشباع احتياجاتهم الأساسية، ومن ثم الوقوع في الانحرافات، اتجهت الهيئات الدولية إلى اطلاق المبادرات العالمية لمواجهة تلك التداعيات على الأطفال، فقد أطلقت اليونيسف نداءً للتمويل الطارئ بقيمة قياسية قدرها 9.4 بلايين دولار للوصول إلى أكثر من 327 مليون شخص — بمن فيهم 177 مليون طفل — متأثرين بأزمات إنسانية وبجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم. وتزيد قيمة النداء بنسبة 31 بالمئة عن العام الماضي إذ يستمر تعاظُم

الاحتياجات الإنسانية. فقد أشارت المديرة التنفيذية لليونيسف "يعاني ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم من تأثيرات النزاعات، والظواهر المناخية المتطرفة، وأزمة المناخ. حيث يتفاقم البلاء الذي حل بهؤلاء الأطفال من جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية، وازدياد الفقر وتعاظُم انعدام المساواة. وكما هي الحال دائماً، فإن الأطفال الذين يعيشون أصلاً في أوضاع أزمات يتحملون الوطأة الأشد، وهم بحاجة ماسّة إلى المساعدة. ويتضمن النداء 2 بليون دولار لاستجابة اليونيسف في أفغانستان حيث يحتاج 13 مليون طفل لمساعدات إنسانية عاجلة. ومن بين هؤلاء مليون طفل مهددون بسوء التغذية الحاد الوخيم في وقت يوشك فيه النظام الصحي على الانهيار. وهذا النداء الإنساني لأفغانستان هو أكبر نداء تطلقه اليونيسف على الإطلاق لبلد واحد.

وتخطط اليونيسف في إطار نداء العمل الإنساني من أجل الأطفال للعام 2022 الذي تطلقه، للوصول إلى: 7.2 ملايين طفل بعلاج لسوء التغذية الحاد الوخيم؛ و62.1 مليون طفل بلقاحات ضد الحصبة؛ 53.4 مليون شخص بإمكانية الحصول على المياه المأمونة للشرب والاحتياجات المنزلية؛ 27.9 مليون طفل ومقدم رعاية بإمكانية الحصول على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي؛ 21.3 مليون طفل وامرأة بإمكانية الاستفادة من إجراءات الحد من خطر العنف الجنساني ومنعه، أو تدخلات الاستجابة إليه؛ 51.9 مليون شخص بقنوات آمنة ومتاحة للإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين على يد العاملين في تقديم المساعدات؛ 77.1 مليون طفل بتعليم رسمي أو غير رسمي، بما في ذلك التعلّم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ 23.6 مليون أسرة معيشية بمساعدات نقدية. (اليونسيف، 2021).

5.3.وضعية الأطفال الأحداث عالميا

يحتاج الأطفال الأحداث -بصفتهم محجوبون عن الانظار -إلى المبادرات لتغيير أساليب التعامل معهم. وقد أوجز تقرير وضع الأطفال في العالم لعام 2006، الذي جاء

تحت عنوان" المقصوُّون والمحجوبون"، الوضع، الذي يعيشه الأطفال المودعين في مراكز الاحتجاز؛ نتيجة لمخالفتهم للقانون، بالآتي:

- هناك أكثر من مليون طفل يقبعون في مراكز الاحتجاز.
- في أغلب الأحيان تتوقف معاملة الأطفال كأطفال عند حجز حريتهم، ويعاملون معاملة مماثلة لمعاملة الكبار، ويعنف بهم؛ لضعفهم كأطفال.
- إن الأطفال في نزاع مع القانون في معظم الدول، وقد دعوا إلى المثول أمام القضاء، وهم جاهزون للنظر في قضاياهم.
- بعض الأطفال من بعض الدول تعرضوا للتعذيب والقتل في مراكز الاحتجاز، التي سلبتهم حريتهم بدون علم الأجهزة القضائية.
- بعض الأطفال من بعض الدول تعرضوا للعنف في مراكز الاحتجاز قبل محاكمتهم، وبعدها، من فبل النزلاء الكبار، أو حراس المراكز، أو الشرطة، أو أقرانهم الأطفال الأحداث المحتجزين مهم.
- نظم عدالة الأحداث، هي نفسها في بعض الأحيان تعرض الأحداث للعنف لأنها:
  - تبقيهم لفترة غير محدودة، وهم محتجزون.
  - تبقيهم لفترة غير محدودة، وهم معزولون عن العالم الخارجي.
  - تبقيهم يختلطون بالكبار في ظروف غير صحية.
- في عدد قليل من الدول، ما يزال حكم الإعدام يطبق على الأطفال الأحداث.
- إن العوامل الأساسية، التي تعرض الأطفال للعنف أثناء تعاملهم مع نظمهم العدلية، هي:
  - عدم مساءلة الجهات المعنية بتطبيق القانون، والعاملين فيها؛ لتمتعها بالحصانة.
  - الاستعمال الجائر لمراكز الاحتجاز، ولا سيما فترة الحجز قبل المحاكمة بما في ذلك حجز حرية غير المخالفين للقانون.
  - الافتقار إلى البدائل المجتمعية للنظام العدلي الرسمي، وإلى بدائل الحجز، بما في ذلك نظم الرعاية والتأهيل.

- الافتقار إلى نظم قضاء الأحداث الملائمة، بما في ذلك المرافق الملائمة والعزل عن الكبار.
- الافتقار إلى الضوابط الخارجية على المؤسسات بما في ذلك إجراءات الشكاوى والتحقيق المستقلة الفعالة، والمراقبة المستقلة، ودخول المنظمات غي الحكومية إلى المؤسسات.

وعلى ذلك، تقع على عاتق الحكومات: مسؤولية حماية الأطفال في مراكز الاحتجاز من الإساءة والضرر. وكذا مسؤولية البحث عن البدائل غير السالبة للحرية، وعدم استعمال بديل الحجز، إلا للضرورة. بالإضافة إلى مسؤولية تطوير معارف موظفيها، ومهارتهم، واتجاهاتهم أثناء الخدمة. علاوة على ربط الأداء المؤسسي لأجهزتها المختصة بالأداء الفردي لموظفي هذه الأجهزة.

6. البحث العلمي وأهميته في الوقاية من تفاقم ظاهرة جنوح الأحداث

6.1.مفهوم البحث العلمي

البحث العلمي عبارة عن نشاط علمي منظم، يسعى إلى الى الكشف عن الحقائق، اعتمادا على المنهج العلمي الموضوعي؛ من أجل معرفة العلاقات الارتباطية بين هذه الحقائق، واستخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية للظاهرة محل البحث والدراسة. إن البحث العلمي، محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة للوصول إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية، وتثير قلق وحيرة الإنسان (فان دالين، 1990: 23). فالبحث العلمي كنشاط، عبارة عن استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التأكد من صحتها، عن طريق الاختبار العلمي (عبيدات، ذوقان، 1983).

وانطلاقا مما سبق، فإن البحث العلمي في مجال الانحراف والجريمة – جنوح الأحداث –عبارة عن عملية علمية منظمة يتم من خلالها: فحص دقيق محايد وغي متحيز لمشكلة انحراف الأحداث، اعتمادا على الالتزام بقواعد المنهج العلمي؛ من أجل زيادة السيطرة على الظاهرة وفهم مسبباتها، واكتشاف العلاقات الارتباطية بين العوامل المتحكمة فيها، واكتشاف الحلول المناسبة لمعالجتها. ويشكل البحث العلمي حجر الأساس في دراسة

الجريمة وسبل الوقاية منها في الوقت الراهن؛ نظرا لأهميته في وصف الظاهرة والتعرف على أبعادها المختلفة، ومن ثم وضع الأسس السليمة للحد منها والسيطرة عليها وفق أسس علمية مدروسة.

6.2. أهمية البحث العلمي في دراسة وفهم ظاهرة انحراف الأحداث

لقد تفاقمت مشكلة جنوح الأحداث، وأصبحت تحتل مكانة بارزة، تحظى باهتمام الباحثين والعلماء في جميع التخصصات العلمة وقطاعات الأمن، ورجال القضاء، ومختلف القائمين على إعادة التأهيل الاجتماعي في مراكز الإصلاح والتأهيل. ويتطلب التعامل مع الجريمة، أو الجنوح اتباع الدراسة العلمية، إلا أن الدراسات العلمية في مجال الجريمة والانحراف تواجه العديد من الصعوبات المالية والفنية والإجرائية. وقد تحول تلك الصعوبات دون التمكن من الوصول إلى نتائج علمية وتوصيات تساعد متخذي القرار وراسمي السياسات الأمنية في تحقيق أهداف عملهم.

وانطلاقا من ذلك، تتضح أهمية البحث العلمي – باعتباره الوسيلة العلمية – في تشخيص الأبعاد المميزة للبيئة المشجعة على ظهور أشكال الانحراف وأسبابه، بالإضافة إلى الكشف عن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة علي زيادته وانتشاره، و رصد الممارسات والأساليب التي يتبعها القائمون على تنشئة وتوجيه النشء، وكيفية التعامل مع مرتكبي الأفعال الخارجة عن القواعد القانونية، والوقوف على أساليب مساءلتهم ومدى جدواها في عمليات الإصلاح والتقويم، علاوة على قدرة البحث العلمي بالتنبؤ باتجاهات ظاهرة الانحراف والجنوح وخصائصها في المستقبل، ومن ثم تقديم الحلول الناجعة والسيناريوهات الأفضل التي تساعد متخذي القرارات وراسمي السياسات والممارسين في وضع السياسات الملائمة للوقاية من الجريمة والانحراف، لاسيما في قطاعات الأطفال ووقايتهم من الوقوع في براثن الجريمة، الأمر الذي يضمن مستوى مقبول من الأمن الانساني بشكل عام داخل المجتمع.

وترجع أهمية البحث العلمي في دراسة الجريمة والانحراف بالنسبة للأحداث إلى خطورة هذه المشكلة، وما يترتب عليها من أضرار اجتماعية واقتصادية وأمنية للفرد والمجتمع. وتشير نتائج البحوث والدراسات التي قام بها الباحثون في دول عربية أن

معدلات الجريمة والانحراف في ازدياد مستمر، وأن هذه الزيادة مرشحة للتزايد والاتساع على نطاقات واسعة. وفي ضوء التحديات التي تواجهها المجتمعات العربية، فإن الاعتماد على البحث العلمي في دراسة الظواهر الإجرامية، خاصة ظاهرة انحراف الأحداث أصبح مسألة بالغة الأهمية، وضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى. ويمكن أن يقدم البحث العلمي المحكم حلولا ناجعة في سبيل وقاية الأطفال من الوقوع في الجنوح، وذلك عن طريق التشخيص الدقيق للبيئة المحيطة بهم، واستجلاء عناصرها، وطرح البدائل والتدابير الوقائية التي تحول دون الدخول في تلك العملية الإنحرافية، وتهيئة الظروف الاجتماعية وتدعيمها بالمقومات الصالحة لتنشئتهم بطريقة سليمة، يؤدي إلى الحفاظ الحقيقي لقواهم وانطلاقهم نحو غايات اجتماعية صالحة. وقد بدأت الدول العربية تدرك أن السيطرة على الجريمة والوقاية منها لا يمكن أن يتم دون إعارة البحث العلمي عامة والبحث الجنائي خاصة أهمية كبرى في سبيل الوقوف على أسباب السلوك الإجرامي ومعالجته (أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001: 19).

ويتصف التخطيط الشمولي عادة بتسخير طاقات المجتمع وموارده لتحقيق التنمية المتوازنة والقضاء على الظواهر العامة: كالفقر والجريمة والبطالة وانحراف الأحداث. وبما أن الظواهر الاجتماعية السلبية والمشكلات العامة تنتج أو تظهر نتيجة تشابك وترابط الكثير من العوامل والأسباب، فإنه لا بد أن يكون التخطيط شامل ومعنيٌ بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبناء على ذلك، لابد للبحث العلمي أن يكون أيضا شموليا، يعني بالعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالظاهرة موضع الدراسة. ويعد البحث العلمي الأساس في عمليات التخطيط ووضع السياسات الكفيلة بالحد من ظاهرة الجريمة والانحراف، حيث أن البحث العلمي يعني بدراسة الظواهر وتحليلها وتشخيصها وحصر العوامل والأسباب التي أدت إلى وجودها أو تفاقمها، وفي النهاية توفير البيانات والمعلومات والحقائق للمخطط ومتخذ القرار على المستويات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

6.3.مجالات البحث العلمي في ظواهر الجريمة وانحراف الأحداث

وتنحصر مهمة البحوث الإجرائية ذات الطبيعة الاجتماعية في البحوث: المعمقة، والمسحية، وقياس الاحتياجات، وأولويات الخدمات، والتقويم، والمتابعة، وتتضح هذه المهمة بشكل خاص في مجال دراسة ظواهر انحراف الأحداث والجريمة (الزعبي، 2001: 49). ونظرا إلى أن التخطيط للمستقبل يجب أن يتم في ضوء دراسة الواقع الاجتماعي الحاضر، فإن من **أهم المجالات التي يمكن أن يسهم فيها البحث العلمي بدور فعال في الوقاية من الجريمة وجنوح الأحداث والانحراف** بشكل عام هي المجالات الآتية:

- إجراء البحوث التجريبية والإمبيريقية قبل إصدار التشريعات والقوانين في المجالين الاجتماعي والجنائي.
- إجراء بحوث تقييمية للنظم والإجراءات المعمول بها في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف، حيث تفيد الدراسات في التعرف على مدى نجاح هذه انظم، ومدى الحاجة إلى التطوير والتغيير.
- التعرف على حجم الجريمة لدى الأحداث وأنماطها واتجاهاتها وأسبابها، ودوافعها في المجتمع العماني.
- المساهمة في رسم السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط التي تهتم بظاهرة الجريمة والانحراف الاجتماعي عامة وانحراف الأحداث خاصة.
- تحديث وتطوير الإجراءات الجنائية المتخذة في الحد من الجريمة وجنوح الأحداث والانحراف بصورة عامة.
- التعرف على الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للأشخاص مرتكبي الأفعال الإنحرافية.
- التعرف على التوزيع الأيكولوجي للجريمة وجنوح الأحداث واتجاهاتها في المجتمع.
- التعرف على ظاهرة العَوَدْ إلى الجريمة والانحراف في المجتمع.

6.4.الأسلوب الاحصائي كأهم الطرق العلمية المستخدمة في دراسة الجريمة وجنوح الأحداث

تتسم ظاهرة الجريمة بشكل عام بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الظواهر الاجتماعية، ومن ثم فإن دراستها تتطلب مناهج وأساليب علمية تتفق وطبيعة الظاهرة.

ويعتمد البحث العلمي من وجهة النظر الاجتماعية على أنواع من البحوث العلمية: كدراسة الحالة، والطريقة الإحصائية، والمقابلات المتعمقة، وجماعات النقاش البؤرية، إلا أن الطريقة الاجحصائية تعد أهم الطرق المنهجية التي يعتمد عليها الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية للوقوف على حالات انحراف الأحداث وفهم تطور الظاهرة عبر الفترات الزمنية، لذلك، نحاول هنا التركيز على ابراز الملامح المنهجية لتلك الطريقة .

إن الإحصاء ليس كما يفهمه غالبية الناس كونه جمع معلومات رقمية وعرضها في جداول ورسوم بيانية وإنما هو الطريقة العلمية التي تستعين بها العلوم المختلفة في تحليل بياناتها وتسمى طريقة التحليل الإحصائي. ويعتمد التحليل الإحصائي على نوع المشكلة وخصائصها الرقمية وهدف البحث. والتحليل الذي يصلح لمعالجة مشكلة ما قد لا يصلح لمعالجة مشكلة أخرى. الوصف الإحصائي الشامل تمهيدا" صحيحا" للتحليل الإحصائي المناسب لأنه يوضح الخواص الإحصائية للظاهرة ويسمى هذا النوع من الإحصاء بالإحصاء التحليلي. إن التحليل الإحصائي يعتمد على مدى دقة البيانات العددية التي اعتمد عليها الباحث في تحديد الظواهر التي يدرسها. ويستخدم الإحصاء عادة في دراسة الظاهرة من الناحية الوصفية، أو من الناحية التحليلية، حيث يهتم بالجانب الوصفي في وصف الظاهرة من حيث الحجم والنوع والخصائص: الديموغرافية. ويطلق على الدراسات التي تستخدم هذا النوع من الإحصاءات بالدراسات الثابتة مكانيا بغض النظر عن الزمان الذي وقعت فيه الجريمة.

أما دراسة الظاهرة تحليليا، فيستخدم الإحصاء التحليلي الذي يهتم بالارتباط والانحدار، أي العلاقة بين ظاهرة جناح الأحداث او الجريمة أو السلوك الاجرامي والعوامل الأخرى، كالعوامل أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، أو الخصائص الجسمية والنفسية، ويسمى هذا النوع بالدراسات المتحركة زمانيا، أي دراسة الظاهرة في علاقتها بالظروف والعوامل الأخرى ضمن سلسلة من الزمن، وذلك للحكم على سير أو اتجاه الظاهرة من خلال ربطها بالظواهر الأخرى. وتعتمد الدراسات الإحصائية على البيانات الإحصائية المتعلقة بالجريمة. ويتم تجهيز البيانات الإحصائية والحصول عليها من مجموعة من المصادر أهمها:

- إحصاءات الشرطة
- إحصاءات الادعاء العام (القضاء)
- إحصاءات المحاكم
- إحصاءات السجون

ولكل من المصادر السابق ذكرها إيجابياته، وسلبياته في الحكم على حجم الجرائم وأنماطها، وكذلك مستوى الثقة في البيانات. وتعد إحصاءات الشرطة من أصدق المصادر في الحصول على البيانات الحقيقية حول ظاهرة الجريمة وانحراف الأحداث؛ نظرا لأن البيانات المتعلقة بالقضاء والمحاكم تتعلق بالحالات التي وصلت اليها فقط، ومن المحتمل أن تنتهي بعض الحالات عند الشرطة ولا تصل إلى المحاكم أو السجون.

6.5.التحديات التي تواجه البحث الاجتماعي في مجال الجريمة وجنوح الأحداث

يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي تواجه أنشطة البحث العلمي في مواجهة تصديه لظاهرة الانحراف الاجتماعي والجريمة في عدد من التحديات يمكن إجمالها على النحو الآتي (حويتي، 2001: 23):

- عدم وجود سياسة جنائية عربية مشتركة واضحة المعالم والأغراض والأهداف.
- فقدان التواصل والتعاون بين المخططين الجنائيين والعاملين في ميدان الجريمة والانحراف، خاصة انحراف الأحداث، والباحثين العلميين والأكاديميين في الجامعات والمؤسسات التعليمية.
- النقص الملحوظ في عدد من الباحثين العاملين في الميدان البحثي بالدول العربية.
- عدم توافق الدعم المادي اللازم لإجراء العملية البحثية على أوسع نطاق وبشكل معين.
- عدم العمل على تطبيق نتائج البحوث المجزة في الواقع العملي والاستفادة منها في اتخاذ القرار.
- الاحصاءات الخاصة بالسلوك الإجرامي، وإحصاءات جنوح الأحداث على وجه التحديد، لا تشمل الجرائم غير المنظورة أو الجرائم الخفية Dark Crimes، وإنما تقتصر على الجرائم التي تصل إلى علم رجال الشرطة والعدالة.

- صعوبة الاتفاق على مفهوم موحد للجريمة بين الدولة والمؤسسات البحثية.
- عدم توافر الإحصاءات الجنائية وصعوبة الحصول عليها لإجراء الدراسات والبحوث سواء التقويمية منها والدراسات المسحية والتتبعية.

6.6.سبل تطوير أنشطة البحث العلمي في مجال انحراف الأحداث والوقاية من الجريمة

يمكن حصر سبل تطوير البحث العلمي في مجال جنوح الأحداث في الآتي:

- العمل على تحديد أولويات البحث العلمي في مجال الجريمة وجنوح الأحداث على المستوى الوطني.
- المزيد من إنشاء مراكز البحوث والدراسات الاجتماعية والجنائية، وتطوير المراكز القائمة في هذا المجال
- الاهتمام بتطوير وإعداد الباحثين العمانيين في مجال البحوث والدراسات الأمنية، ودراسات الانحراف الاجتماعي بكافة صوره.
- الاعتماد على البحث العلمي في رسم الاستراتيجيات والسياسات والخطط الأمنية الوطنية.
- ضرورة التنسيق بين الأجهزة الأمنية ومراكز البحوث الاجتماعية والجنائية في إجراء البحوث والدراسات التي تهدف الى الوقاية من الجريمة والانحراف.
- تفعيل دور مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية، ومكافحة الجريمة في إجراء وتنفيذ البحوث والدراسات المتعلقة بالوقاية من الجريمة والانحراف.
- مساهمة القطاع الخاص في الدعم المادي لمراكز البحوث الاجتماعية النشطة في مجال مكافحة الجريمة والوقاية من الانحراف الاجتماعي، وكذا المراكز النشطة في مجال الأطفال، وذلك باعتبار القطاع الخاص هو المستفيد بطريقة مباشرة وغير مباشرة مما تجريه هذه المراكز من بحوث ودراسات تتعلق بالظاهرة الإجرامية.
- توفير الدعم المادي والمعنوي لمراكز البحوث والدراسات الاجتماعية والجنائية؛ حتى تتمكن من متابعة ودراسة المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية وعلاقتها بظاهرة جنوح الأحداث.

- توعية المجتمعات المحلية ومؤسسات رعاية الطفولة، والممارسين في مجال الطفولة من أجهزة مدنية وأمنية وقضائية بأهمية البحث العلمي وأهمية اتباع السلوب العلمي في دراسة ظاهرة جنوح الأحداث، والانحراف الاجتماعي بشكل عام.
- التوسع في إجراء البحوث والدراسات في المجال الأمني عامة ومجال جنوح الأحداث خاصة، والعمل على تنمية مهارات المشتغلين في مجال البحث العلمي.
- اعداد دراسات تحليلية مقارنة لظاهرة جنوح الأحداث مرة كل خمس سنوات، وتماشيا مع الخطط الخمسية للتنمية، والاهتمام بالدراسات التنبؤية.

المراجع والمصادر:

1. أحمد حويتي (2001). **دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة والانحراف، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية**، الرياض.
2. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية (2001). **البحث العلمي والوقاية من الجريمة والانحراف**، الرياض.
3. ذوقان عبيدات وآخرون (1983) **البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**، عما، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
4. زاهر بن ناصر بن عبدالله السيابي" بعنوان "**التدابير الإصلاحية المقررة للأحداث في القانون العماني"** دراسة مقارنة للحصول، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس.
5. سمير نعيم احمد (2010). **المشكلات الاجتماعية والدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**، مكتبة الهاني للتوزيع والنشر، القاهرة.
6. طه أبو الخير ومنير العصرة(1961)، **انحراف الأحداث في التشريع العربي والمقارن**، طبعة أولى، منشأة المعارف الإسكندرية .
7. فان دالين (1990). **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ترجمة زكي عثمان وآخرون، الأنجلو المصرية، القاهرة.

8. فايز الزعبي (2001). **البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
9. قواسمية، محمد عبد القادر (1996). **جنوح الأحداث في التشريع الجزائري** – المؤسسة الوطنية للكتاب.
10. حنانه، محمد نيازي (1969). **مكافحة انحراف الأحدث في الدول العربية**، المجلة العربية للدفاع لاجتماعي العدد الأول .
11. وزارة العدل والشؤون القانونية (2008). **قانون مساءلة الأحداث**، المرسوم السلطاني رقم 2008/30، مسقط، سلطنة عمان.
12. Bishop, M., & Feist-Price, S. (2001). *Quality of life in rehabilitation counseling: Making the philosophical practical*. **Rehabilitation Education**, 15 (3), 201-212.
13. Cashing; ***Education and Child Labor***, Foreign Labor Migration Seminar, **In** International Labor Organization, Moscow, 2003, P: (23)
14. Diener, E., Suh, E. M., Lucas, R. E., & Smith, H. E. (1999). *Subjective well-being: Three decades of progress*. **Psychological Bulletin**, 125, 276-302.
15. Gilman, R., Easterbrooks, S., & Frey, M. (2004). *A preliminary study of multidimensional life satisfaction among deaf/hard of hearing youth across environmental settings*. **Social Indicators' Research**, 66, 143-166.
16. Myers, D.G., & Diener, E. (1995).*Who is happy*? **Psychological Science**, 6, 10-19.
17. Passchier, G; ***Development of Indicators on Child Labor***, **In**: International Labor Organization, Geneva, Simpson Press, 2000, P: (392).
18. Trevor Hancock; ***Quality of Life Indicators***; Napier, Kleinnurd, 2003, P: (1).

EISSN: 2602-781X————————ISSN: 2253-0347